الأمم المتحدة

E/2011/15/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو توجيه انتباهه إليها

موجز

تتضمن الإضافة الحالية لتقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما القرارات والمقررات المعتمدة في الدورات العادية للجان الإقليمية في النصف الأول من عام ٢٠١١: فقد عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورتها الرابعة والأربعين في أديس أبابا يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورتها الرابعة والستين في جنيف في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١. ويمكن الاطلاع على النصوص الكاملة للقرارات في الموقع الشبكي التالي: http://www.un.org/regionalcommissions/sessions.html.

* E/2011/100.

310511 270511 11-33018 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التي تتطلب من المجلس البت فيها ٣

ألف – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٣

بـاء – اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٥

ثانيا – المسائل التي وجِّه انتباه المجلس إليها ٥

ألف – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٥

بـاء – اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١٠

أولا – المسائل التي تتطلب من المجلس البت فيها

ألف – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١ – في الدورة الرابعة والأربعين التي عقدت في أديس أبابا يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قرارها ٨٨٩ (د-٤٤)، التي قُدم على أساسه القرار التالي ليبت فيه المجلس.

المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً بالقرار ٨٨٩ (د-٤٤) الذي اتخذه مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، والمرفق بهذا القرار،

واعترافاً منه بأهمية دور المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في بناء القدرات وكذلك الحاجة الملحة لاستعادة أطر التخطيط في جميع أنحاء القارة الأفريقية،

١ – **يلاحظ** الدعوة التي وجهتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى المجلس لتقديم دعمه لزيادة المنحة المقدَّمة من المنظمة إلى المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛

٢ – **يدعو** الجمعية العامة إلى زيادة المنحة المقدَّمة من المنظمة إلى المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط زيادة كبيرة، وذلك لتمكين المعهد من القيام بمهمته بشكل فعال في دعم جهود بناء القدرات التي تبذلها الدول الأعضاء فيه؛

٣ – **يطلب** إلى الأمين العام تسهيل تنفيذ هذا القرار.

المرفق

القرار ٨٨٩ (د-٤٤) المتعلق بالمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قراره ٨٧٥ (د-٤٣) المتعلق بإعادة تنظيم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط،

وقد تلقى بارتياح كبير التقرير المقدَّم إليه عن أعمال المعهد خلال العام الماضي والذي يعرض التقدم الجدير بالثناء الذي أُحرز في تنفيذ البرامج وإدارتها،

وإذ يحيط علماً بالخطوات التي اتخذت لتجديد مبنى المعهد فعلياً والجهود المبذولة من أجل التوعية الفعالة،

وإذ يعترف بالزيادة الهامة في مستوى المساهمات التي قدَّمها للمعهد عدد قياسي من البلدان وكذلك من الشركاء الإنمائيين،

واعترافاً منه بأهمية دور المعهد في بناء القدرات وكذلك الحاجة الملحة لاستعادة أطر التخطيط في جميع أنحاء القارة الأفريقية،

وإذ يشير إلى تأييده للطلب الذي تقدم به مجلس إدارة المعهد للحصول على زيادة كبيرة في المنحة السنوية التي تقدمها المنظمة للمعهد،

١ - **يثني** على مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وإدارته للإنجازات التي سُجلت في مجال استعادة قدرة المعهد على إنجاز برامجه؛

٢ - **يدعو** إدارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة العمل على تحقيق الإدماج التام لبرامج المعهد ضمن برنامج عملها؛

٣ - **يلاحظ مع التقدير** أن الدول الأعضاء في المعهد وشركاءه قد جددوا التزاماتهم للمعهد وأن العديد منهم قد سددت اشتراكاته، ويحث الدول الأعضاء والشركاء على الاستمرار في إظهار الدعم للمعهد من خلال الاستمرار في دفع اشتراكاتهم المقررة وأية متأخرات مستحقة؛

٤ - **يكرر طلبه** الداعي إلى زيادة المنحة التي تقدمها المنظمة للمعهد زيادة كبيرة ويدعو الأمين العام إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتلبية هذا الطلب، بما في ذلك عن طريق عرض هذا القرار على نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٥ - **يدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تقديم دعمه لطلب زيادة المنحة التي تقدمها المنظمة للمعهد، وذلك لتمكين المعهد من القيام بمهمته بشكل فعال في دعم جهود بناء القدرات التي تبذلها الدول الأعضاء فيه؛

٦ - **يكرر** طلبه الموجَّه إلى مجلس إدارة المعهد أن تواصل موافاته بتقرير سنوي عن التقدم المحرز في أعمال المعهد.

باء – اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢ – في الدورة الرابعة والستين التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، اقترحت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر التالي[١].

الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات المتعلقة بصرف غاز الميثان واستخدامه بفعالية في مناجم الفحم

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً بمقرر اللجنة الاقتصادية لأوروبا (64) A، **ويرحب** بإقرار اللجنة الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات المتعلقة بصرف غاز الميثان واستخدامه بفعالية في مناجم الفحم[٢]،

يقرر دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية واللجان الإقليمية إلى النظر في إمكانية اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تطبيق الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات في البلدان في جميع أنحاء العالم.

ثانيا – المسائل التي وجِّه انتباه المجلس إليها

ألف – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣ – في الدورة الرابعة والأربعين[٣] التي عقدت في أديس أبابا يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، وافقت اللجنة على بيان وزاري وعدة قرارات، يُوجه إليها انتباه المجلس في ما يلي.

موجز البيان الوزاري، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، أديس أبابا

٤ – تداول وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة بشأن موضوع ”تسيير التنمية في أفريقيا“ واعترفوا بأنه موضوع مناسب يأتي في وقته. وبينما أشار الوزراء إلى أن أفريقيا حافظت على معدلات نمو مرتفعة نسبياً منذ مطلع القرن العشرين، حيث بلغ متوسطها أكثر من ٥ في المائة سنوياً، فإن ذلك لم يُسفر عن إيجاد فرص عمل كثيرة أو توزيع

(١) انظر E/ECE/1462.

(٢) الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات المتعلقة بصرف غاز الميثان واستخدامه بفعالية في مناجم الفحم (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 10.11.E.2).

(٣) شملت الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة ومؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية لبلدان الاتحاد الأفريقي.

منصف بقدر كاف للفوائد. كما أعربوا عن قلقهم من أن عددا كبيرا من البلدان الأفريقية، بالنظر إلى معدل النمو الحالي، لن يحقق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥.

٥ - وأكد الوزراء على الحاجة إلى إعادة التفكير في الدور الذي تؤديه الدولة في التحول الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، ودعوا إلى بناء دول أفريقية إنمائية تستخدم دور الدولة في تصميم الخطط والسياسات الإنمائية المناسبة وصوغها وتنفيذها، والسوق كأداة لتسيير التنمية وتعزيز التحول الهيكلي. وقال الوزراء إن الدولة الإنمائية يتعين عليها أن تقوم بدور حاسم في تسخير التكامل الإقليمي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشددوا على ضرورة إنشاء الدول الإنمائية الأفريقية مؤسسات قوية للتكامل الإقليمي والقاري مزودة بآليات ملائمة لتنسيق سياسات وبرامج التكامل وتنفيذها ورصدها.

٦ - وتعهد الوزراء بجملة أمور منها القيام بدور مباشر وفاعل في الجهود الجارية لإعادة بناء القدرات المحلية والوطنية والإقليمية ودون الإقليمية في مجال التفكير والتخطيط الإنمائيين والإدارة الاقتصادية وتنسيق السياسات؛ وتعزيز عمليات السياسة العامة الشاملة؛ وحشد الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الاستثمار في أفريقيا؛ ومعالجة الآثار الناجمة عن تغير المناخ؛ وزيادة الموارد اللازمة لتمويل الصحة وتعزيز الحوار والشراكة مع وزارات الصحة لضمان فهم أفضل للاحتياجات الصحية؛ ودعم الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية في أفريقيا؛ وتشجيع استمرار الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وشراكتها الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ودعم الاستثمارات في مجال العلم والتكنولوجيا.

تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحوُّل الاقتصادي (القرار ٨٧٩ (د-٤٤))

٧ - أقر مؤتمر الوزراء بالحاجة إلى إعادة التفكير في دور الدولة في مجال تنويع الاقتصاد والتحوُّل الهيكلي في أفريقيا، وحث الحكومات الأفريقية على تشجيع إقامة الدولة الإنمائية التي من شأنها أن تغيّر نظامها السياسي إلى نظام إنمائي. كما دعا الحكومات الأفريقية إلى صياغة وتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية شاملة واستراتيجيات تهدف إلى معالجة الشواغل الاجتماعية مثل انتشار الفقر وتفشي البطالة بين الشباب، وناشد البلدان الأفريقية أن تعزز الإدارة المالية العامة. وشجع مؤتمر الوزراء البلدان الأفريقية على تعزيز المؤسسات المسؤولة عن وضع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل وطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تساعد في إيجاد القدرات اللازمة لإقامة الدولة الإنمائية في أفريقيا.

الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ٨٨٠ (د-٤٤))

٨ - أحاط مؤتمر الوزراء علماً بمشروع التقرير الذي أعدّ عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا عام ٢٠١١، وأوصى بأن تعتمده جمعية رؤساء الدول والحكومات في تموز/يوليه ٢٠١١، ودعا البلدان الأفريقية إلى إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتنفيذ أطر تسريع الخطا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإنشاء آليات الرصد والتقييم وتبادل التقارير السنوية عن الأهداف الإنمائية للألفية مع الهيئات التشريعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وطلب الوزراء إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وضع وتنفيذ برنامج خاص لدعم الدول الأفريقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على المجالات التي يتحقق فيها أقل قدر من التقدم، ودعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتعزيز الحوار بين الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية من خلال برامج وسياسات الحماية الاجتماعية.

تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل التعجيل بتنفيذ إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (القرار ٨٨١ (٤٤))

٩ - أشار مؤتمر الوزراء إلى الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز برنامج التكامل دون الإقليمي في أفريقيا عن طريق مكاتبها دون الإقليمية الخمسة، ودعا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى ضمان تقديم الدعم لإطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في إطار آلية التنسيق الإقليمية وآليات التنسيق دون الإقليمية. ودعا الوزراء أيضا وكالات الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي إلى التعجيل بوضع برنامج عمل شامل من أجل البرنامج العشري لبناء قدرات وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذه، ودعا إلى تقديم مزيد من الدعم للمكاتب دون الإقليمية من أجل تعجيل عملية التكامل الإقليمي ومساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على مواجهة التحديات الإنمائية الناشئة على نحو أفضل.

تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء والاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا (القرار ٨٨٢ (٤٤))

١٠ - نظراً لأهمية المعلومات الإحصائية في صياغة البرامج والسياسات الإنمائية ورصدها وتقييمها وفي التكامل الاقتصادي والسياسي لأفريقيا، دعا مؤتمر الوزراء جميع الدول الأعضاء

في الاتحاد الأفريقي التي لم توقع أو تصادق بعد على الميثاق الأفريقي للإحصاء على بذل كل جهد للقيام بذلك في غضون سنة واحدة ليتسنى دخوله حيز النفاذ. وطلب المؤتمر أيضا إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والأعضاء الآخرين في النظام الإحصائي الأفريقي إعمال آلية مراجعة النظراء للنظم الإحصائية الوطنية، وضمان أن تكون جميع البلدان مشمولة بذلك في غضون خمس سنوات؛ واتخاذ الخطوات اللازمة صوب تنفيذ جميع المبادرات الواردة في الاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا، ووضع استراتيجيات أخرى في المجالات المستجدة مثل الإحصاءات الجنسانية.

القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر: صندوق للتأمين من أخطار الكوارث لعموم أفريقيا (القرار ٨٨٣ (د-٤٤))

١١ - إدراكاً لضعف الشعوب المحرومة من الأمن الغذائي وكذلك عدم قدرة الاقتصادات الوطنية على تحمل الصدمات، رحب مؤتمر الوزراء باقتراح مفوضية الاتحاد الأفريقي الداعي إلى العمل من أجل إنشاء صندوق للتأمين التعاضدي من أخطار الكوارث، وهي آلية أفريقية الملكية لعموم أفريقيا من شأنها أن توفر أموالا احتياطية للدول الأفريقية الأعضاء المشاركة فيه في حالة الظواهر المناخية البالغة الشدة. ودعا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى دعم الجهود التي تبذلها المفوضية من خلال المساهمة في مرحلة تصميم مشروع الصندوق.

تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا (القرار ٨٨٤ (د-٤٤))

١٢ - في معرض الإشارة إلى أن آثار تغير المناخ لها تبعات بعيدة المدى على النمو في أفريقيا، وأن تغير المناخ يمكن أن يقوّض بشدة التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، تعهد مؤتمر الوزراء بجعل الشواغل المتعلقة بتغير المناخ فعلياً جزءا من السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في أفريقيا. وطلب المؤتمر إلى شركاء أفريقيا في التنمية زيادة دعمهم لمبادرة السور الأخضر العظيم وبرنامج تسخير المناخ لأغراض التنمية في أفريقيا، ودعا الدول الأعضاء إلى إنشاء آليات اقتصادية وتنظيمية وتشريعية لتمكين التحول إلى السير على درب التنمية الاقتصادية المترفِّقة بالبيئة والانخراط في العملية التحضيرية لمؤتمر ريو+٢٠ لكي يتسنى لها المشاركة بفعالية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢. ودعا المؤتمر مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي إلى ضمان استفادة البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية من فوائد برنامج تسخير المناخ لأغراض التنمية في أفريقيا، ومواصلة دعمها للمفاوضين وواضعي السياسات الأفارقة المعنيين بتغير المناخ لضمان استمرار مشاركة أفريقيا بفعالية في المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير

المناخ. كما شجع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية على ترسيخ سبل التعاون في ما بينهما.

تمويل الصحة في أفريقيا (القرار ٨٨٥ (ج-٤٤))

١٣ - دعا المؤتمر الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والشركاء في التنمية إلى تعبئة موارد إضافية من خلال آليات مبتكرة، من بينها تخفيف عبء الديون، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وفرض الضرائب على المنتجات الضارة. وحث المؤتمر المؤسسات الإقليمية والشركاء الإنمائيين على تحسين تنسيق ومواءمة الدعم المقدَّم للأولويات الصحية الوطنية لتقديم خدمات صحية أفضل لسكان أفريقيا، وبخاصة أشد الفئات ضعفاً. ودعا أيضا إلى تعزيز الإدارة وآليات المساءلة في إدارة الموارد الصحية.

١٤ - وطلب المؤتمر أيضا إلى الدول الأعضاء إنشاء قطاع للطب التقليدي باعتباره استراتيجية تكميلية قابلة للاستمرار تساعد على احتواء التكاليف وسد الفجوة بين الاحتياجات الصحية وسبل الحصول عليها، كما حث الدول الأعضاء التي لديها قدرات فائضة من الموارد البشرية في القطاع الصحي على إرسال بعض من تلك القدرات للبلدان الخارجة من النزاعات والكوارث، على أساس اتفاقات ثنائية. وشجع المؤتمر وزراء المالية والصحة على التعاون من أجل تنفيذ الاستراتيجيات التي تُنشئ روابط مع القطاعات الأخرى بغية إقامة علاقات تآزر بين القطاعات، وحث الدول الأعضاء على أن تتبادل، بدعم من الشركاء الإنمائيين، أفضل الممارسات والمعارف من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب.

التدفقات المالية غير المشروعة (القرار ٨٨٦ (د-٤٤))

١٥ - إدراكاً لأهمية التعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، اتفق مؤتمر الوزراء على جملة أمور منها اتخاذ الإجراءات التالية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة: (أ) تحديد طبيعة التدفقات المالية غير المشروعة وأنماطها ومستواها؛ (ب) وتقييم الآثار المعقدة والطويلة الأجل للتدفقات المالية غير المشروعة على التنمية؛ (ج) وتوعية الحكومات الأفريقية والمواطنين والشركاء الإنمائيين الدوليين بحجم التدفقات المالية غير المشروعة وآثارها السلبية على التنمية، وتعبئة الدعم السياسي والتوعية بما يلزم وضعه من قواعد مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛ (هـ) وزيادة التعاون والتكاتف في ما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين في مسعى للحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛ (و) ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا عن طريق إنشاء مؤسسة أو وكالة معينة من قبيل فريق رفيع

المستوى معني بالتدفقات المالية غير المشروعة وتجهيزه للتصدي لهذه المشكلة بفعالية. وطلب المؤتمر إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوما بدور متكامل داعم لتنفيذ الإجراءات المحددة أعلاه.

تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا (القرار ٨٨٧ (د-٤٤))

١٦ - لاحظ مؤتمر الوزراء مع التقدير الدور القيادي الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في إطلاق مبادرات محورية دعماً لربط العلم والتكنولوجيا والابتكار بتنمية الأعمال التجارية، ومواصلة عقد مؤتمر العلم وأفريقيا، الذي أصبح المنتدى الرائد للتفاعل بين العلماء وصناع القرار والقطاع الخاص. ودعا المؤتمر الدول الأفريقية إلى تعزيز نظمها الخاصة بالملكية الفكرية لتسخير المبتكرات في مجال تطوير العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك حماية معارف السكان الأصليين الوطنية والأصول الأحيائية، وحث الشركاء الإنمائيين على تقديم الدعم اللازم لضمان استمرار تنفيذ نتائج مؤتمر العلم وأفريقيا. وطلب أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي أن تواصلا تقديم الدعم من أجل التنفيذ الفعال لهذه المبادرات الرائدة ودعا الحكومات الأفريقية والقطاع الخاص إلى دعم مبادرات عموم أفريقيا السالفة الذكر، والإسهام في صندوق الهبات الأفريقي المخصصة للعلوم التكنولوجيا والابتكار لدعم المبدعين والمخترعين الأفارقة، ولا سيما النساء المبتكِرات.

برنامج العمل المقترح والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (القرار ٨٨٨ (د-٤٤))

١٧ - أقر مؤتمر الوزراء برنامج العمل المقترح للجنة الاقتصادية لأفريقيا والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يكفل توفير موارد تتناسب مع التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وحث الأمين العام على مواصلة جهوده لكفالة أن تحظى أفريقيا بالأولوية القصوى في برنامج العمل الإنمائي للأمم المتحدة من أجل تمكين البلدان الأفريقية من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي للتحديات الإنمائية الأخرى. ودعا المؤتمر أيضا إلى تعزيز استخدام نهج الإدارة القائمة على أساس النتائج بغرض تحسين المساءلة والأثر في تنفيذ البرنامج.

باء - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٨ - في الدورة الرابعة والستين التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا المقرر A (64)، الذي يُوجه إلى أحكامه انتباه المجلس في ما يلي.

١٩ - أكدت اللجنة مجدداً التوجهات الاستراتيجية لإصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام ٢٠٠٥، والتزام دولها الأعضاء بدعم وتعزيز التنفيذ الفعال لولاية المنظمات. وشجعت اللجنةَ الاقتصادية لأوروبا على مواصلة ممارسة دورها الحفاز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وافق عليها المجتمع الدولي وصولا إلى المستوى الإقليمي ودعم تنفيذها، وطلبت إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا مواصلة المساهمة في التماسك على نطاق منظومة الأمم المتحدة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأداء اللجنة التنفيذية عندما كانت تتصرف نيابة عنها، وقررت أن تعقد الدورة المقبلة للجنة في عام ٢٠١٣. ودعت اللجنة التنفيذية إلى النظر في كيفية التفاعل على نحو أفضل مع رؤساء اللجان القطاعية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا وذلك بهدف ضمان أداء دورها في مجال الإدارة والرقابة في فترة ما بين الدورتين.

الاجتماع التحضيري الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٢٠ - قررت اللجنة تنظيم الاجتماع التحضيري الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في جنيف، ودعت الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم مساهمات لتغطية تكاليف هذا المؤتمر.

المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة

٢١ - سلمت اللجنة بالدور المحوري الذي قام به الفريق العامل المعني بالشيخوخة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا في تنسيق العناصر الإقليمية لاستعراض وتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، وقررت تنظيم المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بالشيخوخة يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا

٢٢ - رحبت اللجنة بدور البرنامج في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتسهيل السلام والاستقرار في آسيا الوسطى، وتعزيز التعاون مع أفغانستان على مستوى الفريق الأساسي الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي الإقليمي.

المعونة لصالح التجارة

٢٣ - طلبت اللجنة أن يتم الاضطلاع بالعمل، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات، لتشجيع وضمان المشاركة الكاملة لجميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مبادرة منظمة التجارة العالمية بشأن المعونة لصالح التجارة. ولاحظت اللجنة أيضا

ما توصل إليه المؤتمر الوزاري من نتائج بشأن خارطة الطريق الخاصة بالمعونة لصالح التجارة الموضوعة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، وطلبت إلى الأمانة أن تعمل مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات لدعم متابعة نتائج المؤتمر.

السلامة على الطرق

٢٤ - أحاطت اللجنة علماً بانطلاق عقد العمل من أجل السلامة على الطرق ومبادرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتوسيع نطاق أنشطة السلامة على الطرق، وأيدت الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتحسين التنسيق مع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى من غير الأمم المتحدة في المجالات التي لها تأثير في السلامة على الطرق، ودعت أوساط المانحين على الصعيد الدولي إلى توفير تمويل إضافي لدعم برامج العمل من أجل طريق السلامة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

النقل

٢٥ - أحاطت اللجنة علماً بتطور البنية التحتية للنقل في أوروبا وآسيا الوسطى، فضلا عن التقدم المحرز في تشييد الطرق السريعة العابرة لأوروبا والسكك الحديدية العابرة لأوروبا ومشاريع ربط أوروبا وآسيا في مجال النقل، ودعت الأمانة إلى مواصلة دعمها لهذه المبادرات القطرية. كما طلبت إلى اللجنة التنفيذية ضمان العمل باتفاقية النقل البري الدولي دون عوائق.

الإدارة المستدامة للغابات والسنة الدولية للغابات

٢٦ - كررت اللجنة التزامها بالأعمال التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ما يتعلق بالغابات والأخشاب ودعمها لها، ورحبت بالأنشطة المقترحة للسنة الدولية للغابات، وطلبت إلى الأمانة مواصلة تقديم الخبرة الفنية وخدمات القسم المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة في دعم أنشطة الغابات لعموم أوروبا.

تحديات الإسكان في المنطقة

٢٧ - شجعت اللجنةُ لجنة الإسكان وإدارة الأراضي على النظر إلى إدارة الأراضي و ''أسواق العقارات'' باعتبارها عناصر رئيسية لعملها، ودعت اللجنة إلى تقديم تقرير إلى اللجنة التنفيذية بشأن اتجاهات السياسة العامة في المستقبل وإمكانية عقد اجتماع وزاري في عام ٢٠١٢ لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ صكوك الإسكان المعتمدة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

المؤتمر الوزاري السابع المعنون "تسخير البيئة من أجل أوروبا" وعملية البيئة والصحة

٢٨ - اعترفت اللجنة بالدور الهام الذي تؤديه عملية ''البيئة من أجل أوروبا'' في النهوض بالإدارة البيئية في جميع أنحاء المنطقة، وأعربت عن تقديرها لحكومة كازاخستان على استضافة المؤتمر الوزاري السابع المعنون ''تسخير البيئة من أجل أوروبا''. وأقرت بقيمة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما فيها الصكوك الهامة المتعلقة بالماء، والهواء، وتقييم الأثر البيئي، والحوادث الصناعية، والمشاركة العامة، وسبل الحصول على المعلومات والعدالة في المسائل البيئية.

الإحصاءات

٢٩ - أقرت اللجنة بالحاجة إلى إعداد إحصاءات صحيحة في الوقت المناسب وقابلة للمقارنة بشأن المؤشرات البيئية والحاجة إلى تعزيز هذه المؤشرات. وأيدت عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع خبراء البيئية الوطنيين والإحصائيين الرسميين في معالجة أوجه التباين المنهجية، والثغرات في البيانات وعدم وجود توجيهات واضحة ذات صلة بإعداد المؤشرات البيئية في مجالات رئيسية مثل الهواء النظيف، والطاقة، ومياه الشرب، والنفايات، والتنوع البيولوجي للغابات، والنقل المستدام.

الطاقة

٣٠ - شجعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على مواصلة العمل من أجل التكامل والحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي من خلال وضع قواعد ومعايير مأمونة للإنتاج والتحويل والعبور والنقل، وأوجه استخدام الطاقة التي تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة مأمونة ومعقولة الكلفة.